

إصدار معايير التدقيق الجزائرية في ظل التوافق مع المعايير التدقيق الدولية
(دراسة حالة مقارنة بين المعايير المحلية و الدولية للتدقيق)

Issuance of Algerian auditing standards in light of conformity with international auditing standards
(A comparative case study between local and international auditing standards)

حمزة بوعيشاوي^{*1}

¹ مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، 1 (bouaichaoui.hamze@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام: 30 جويلية 2023؛ تاريخ المراجعة: 01 مارس 2024؛ تاريخ القبول: 30 جوان 2024

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار التوافق والاختلاف بين معايير التدقيق الجزائرية و معايير التدقيق الدولية ،وتم التوصل إلى أنه لا يوجد اختلاف بين معايير التدقيق الدولية و معايير التدقيق المحلية ،بل يوجد إسقاط لمعايير التدقيق الدولية على بيئة المحاسبة الجزائرية مع تغيير في بعض المصطلحات التي تصب في نفس المعنى، مع الإبقاء على نفس الرقم و المضمون للمعايير الواردة في معايير التدقيق الدولية ومقارنتها مع معايير التدقيق الجزائرية. الكلمات المفتاحية: معايير ، معايير التدقيق ،معايير الدولية للتدقيق،معايير التدقيق الجزائرية،معايير التدقيق المتعارف عليها.

Abstract: This study aims to show the compatibility and difference between the Algerian auditing standards and the international auditing standards, and it was concluded that there is no difference between the international auditing standards and the local auditing standards. While maintaining the same number and content of the standards contained in the international auditing standards, compare them with the Algerian auditing standards.

Keywords:Standards, auditing standards, international auditing standards, Algerian auditing standards, generally accepted auditing standards.

*بوعيشاوي حمزة

I- تمهيد :

شهد التدقيق في الجزائر تحولا حسب المتطلبات الدولية و ما تفرضه من تطورات، حيث أصبحت المؤسسات ذات أبعاد مترامية في مختلف قارات العالم لا بد لها من طريقة عمل موحدة تلقي فهما و قبولا عالميا.

فالإصلاحات التي باشرت بها الجزائر في مجال مهنة المحاسبة، كانت من أجل تحسين أداء القائمين على المهنة من جهة و تهيئة بيئة ملائمة لممارسة هذه المهنة من جهة أخرى، حيث صدر القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الجديد سنة 2007 وتم العمل به في سنة 2010، ثم بعده صدر قانون 01-10 المنظم لمهنة محافظ الحسابات و الخبير المحاسبي و المحاسب المعتمد، فبيئة المحاسبة و ماتقتضيه أجبرت السلطات على إصدار معايير للتدقيق و هذا ماحدث بالفعل فقد تم إصدار في سنة 2016 و 2017 و 2018 مقررات تتضمن ستة عشر معيار جزائري للتدقيق .

ولكن الإشكالية تكمن في مامدى الحاجة الى التوافق بين معايير التدقيق الجزائرية (NAA) مع معايير التدقيق الدولية (ISA) في ظل ظروف البيئة الجزائرية؟.

لذلك وجب طرح التساؤلات التالية :

1. ماهية المعايير ؟
 2. ما هي معايير التدقيق الجزائري ؟
 3. ماهية معايير التدقيق الدولية ؟
 4. هل تتطابق معايير التدقيق الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية في ظل البيئة الجزائرية ؟
- والإحاطة بجوانب موضوع الدراسة يمكن طرح **الفرضيات** التالية:
- 1- هناك تطابق بين معايير التدقيق الجزائرية و معايير التدقيق الدولية.
 - 2- معايير التدقيق الجزائرية مستمدة من معايير التدقيق الدولية.

أهمية الدراسة:

ترتكز الدراسة على عرض أهم معايير التدقيق الجزائرية ونظيرتها الدولية و التركيز على التطابق وفق الظروف البيئية الجزائرية.

أهداف الدراسة :

- 1- التعرف على ما جاء في مضمون معايير التدقيق الجزائرية .
- 2- التعرف على ما جاء في مضمون معايير التدقيق الدولية.
- 3- معرفة درجة التطابق بين معايير التدقيق المحلية و الدولية.

منهج الدراسة :

اتبنا المنهج الوصفي التحليلي في عملية المقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية و معايير التدقيق الدولية.

محاور الدراسة :

- 1- المحور الاول: ماهية معايير التدقيق.
- 2- المحور الثاني :معايير التدقيق الجزائري.
- 3- المحور الثالث:معايير التدقيق الدولية.
- 4- المحور الرابع : مقارنة بين المعايير المحلية و الدولية للتدقيق و الظروف البيئية السائدة في الجزائر.

الدراسات السابقة :إن من بين الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها و التي لها تداخل مع موضوعنا هي كتابي:

-دراسة 2023(قمازي نجوم، عميروش إيمان) بعنوان:معايير التدقيق الجزائرية و مدى توافقها مع المعايير الدولية للتدقيق، حيث تهدف هذه الدراسة إلى عرض معايير التدقيق الجزائرية الصادرة في الآونة الأخيرة و معرفة مدى الانسجام و التوافق مع معايير التدقيق

الدولية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تطابق كبير بين معايير التدقيق الجزائرية ونظيرتها الدولية إلا أن معايير التدقيق الدولية كانت أكثر تفصيلا من ناحية التطبيقية .

دراسة 2022: (فؤاد عبد العزيز، مسعود دراوسي) بعنوان: مدى توافق مهنة التدقيق في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية في ظل تبني معايير التدقيق الجزائرية، حيث يهدف هذا البحث إلى معرفة إمكانية توافق معايير التدقيق الدولية مع البيئة الجزائرية و مدى ملائمة تلك المعايير للواقع الاقتصادي الجزائري، و خلصت الدراسة الى ضرورة تكيف معايير التدقيق الدولية مع الواقع الاقتصادي، و تكمن أهمية الدراسة في ربط البيئة الاقتصادية بالمعايير الدولية للتدقيق و المحلية و هذا ما يتوافق مع موضوعنا المتناول.

دراسة 2017: (فياش أمال، بوعبابة فتيحة) بعنوان: مدخل مقارنة للمعايير الجزائرية للتدقيق مع نظيراتها الدولية -دراسة حالة عينة من المعايير الجزائرية للتدقيق، حيث تهدف هذه الدراسة إلى عرض المعايير الجزائرية للتدقيق التي قامت بإصدارها في الأونة الأخيرة و مقارنتها بما يقابلها من معايير التدقيق الدولية، و خلصت الدراسة بأن هناك تطابق شبه تام بين معايير التدقيق الجزائرية و الدولية وأن المعايير الدولية للتدقيق أكثر تفصيلا من نظيرتها الجزائرية، و ما يعاب على هذه الدراسة أنها تناولت جزءا من المعايير و ليس كلها، على عكس دراستنا التي سنتناول كل معايير التدقيق الجزائرية.

1.I- ماهية معايير التدقيق :

1-تعريف معيار التدقيق: يقصد بالمعيار على أنه الإرشادات و التوجيهات التي يجب أن يلتزم بها المدقق للقيام بعمله على أكمل وجه (أحمد حلمي جمعة، 2008). كما أنه يعتبر المعيار على أنه المقياس الذي بواسطته يقاس أداء المدقق و مقارنته مع غيره، و الحكم على عمله إن كان محترفا أو غير ذلك.

- كما عرف الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA المعايير على أنها "تعبير عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوفر في المدقق و كذلك الخطوات الرئيسية لعملية المراجعة اللازمة للحصول على قدر كافي من الأدلة و البراهين لتمكنه من إبداء الرأي" (القاضي حسين، دحدوح حسين، 1999)

2-أهمية و أهداف معيار التدقيق: تعتبر المعايير على أنها البوصلة التي يسترشد بها المدقق في عمله، حيث يصعب على المدقق القيام بعمله بدون تلك الإرشادات.

3-معايير التدقيق المتعارف عليها (GAADS): هي معايير تم إصدارها من طرف الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين وتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: (محمد توهامي طواهر، صديقي مسعود، 2005، ص37)

01/معايير العامة (الشخصية): و هي معايير تخص شخصية المدقق في حد ذاته وهي كالتالي:

-معايير التأهيل العلمي والعملية.

-معيار الاستقلالية الذهنية والذاتية.

-معايير التدريب المستمر والعناية المهنية.

02/معايير العمل الميداني: وهي معايير تخص كل ماسوف يقوم به المدقق من إعداد خطط وتنفيذها للقيام بعملية التدقيق وهي كالتالي :

-تخطيط لعملية التدقيق و الإشراف على عمل المساعدين.

-دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلي.

-الحصول على أدلة إثبات كافية و ملائمة.

03/معايير إبداء الرأي: وهي معايير تخص الرأي الذي سيبداه المدقق عن القوائم المالية وهي كالتالي :

-إعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبة المتعارف عليه.

-الالتزام في تطبيق المبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

-الافصاح التام عن كل معلومات القوائم المالية.

-يجب إبداء الرأي عن القوائم المالية من طرق المدقق.

01/ المعايير العامة :

01-1/التأهيل العلمي : يجب على المدقق أن يكون حاصل على شهادة معترف بها من إحدى المؤسسات الجامعية مثل ليسانس في

المحاسبة أو المالية و المحاسبة أو المالية أو شهادة معادلة لها حتى يقبل لمزاولة مهنة و هذه كشرط أساسي.

01-2/ التأهيل العملي : يجب على المدقق أن يمر بفترة تجريب و تربص تسبق مزاولته لمهنة من أجل الاطلاع الأكثر على خصوصية المهنة و اكتساب الخبرة .

01-3/ الاستقلالية : على المدقق أن يتحلى بالاستقلالية الذاتية و الاستقلالية المادية و يمكن عرضهما في مايلي :

أ- **الاستقلالية الذاتية :** أي أن العميل لا يتدخل في عمل المدقق ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أبعاد للاستقلالية و هي :

أ-1/ **الاستقلالية في إعداد البرامج التدقيق :** إي أن المدقق هو حر في كيفية وضع برامجه التي تقوم عليها عملية التدقيق بدون تدخل الإدارة في برامجه.

أ-2/ **الاستقلالية في مجال الفحص:** يجب على الإدارة ان لا تضع قيود على مجال الفحص الحسابات الذي يختاره المدقق .

أ-3/ **الاستقلالية في إعداد التقرير:** يجب على تقرير المدقق أن يعكس كل ما قام به المدقق من عمليات فحص للحسابات وأن يتضمن التقرير رأي نظيف محايد .(محمد التهامي طواهر، صديقي مسعود، 2005، ص38)

01-4/ العناية المهنية: يجب على المدقق ان يبذل عناية مهنية و جهودا مبذولة لازمة من بداية التدقيق حتى نهايته و تكمن هذه العناية المهنية في الصور التالية :العمل باستمرار على إزالة الشكوك و التعمق في تقييم نظام الرقابة الداخلي و معرفة نقاط القوة و الضعف و اكتشاف الأخطاء و تصحيحها و العمل على تحسين من مهاراته و كسب خبرة جديدة .

02/ معايير العمل الميداني:

02-2/ التخطيط السليم لعملية التدقيق: يعتبر التخطيط السليم مهم في الوصول إلى الأهداف المرجوة في وقتها المحدد , حيث يضع

المدقق الإجراءات و البرامج و فق خطط مسبقة متزامنة مع نهاية عملية التدقيق .

02-3/ معيار تقييم نظام الرقابة الداخلي: يعتبر نظام الرقابة الداخلي أهم محدد لنوعية التدقيق المتبع من حيث المقومات المحاسبية و

الإدارية, و لتقييم نظام الرقابة الداخلي وجب على المدقق التحلي بالخبرة و طرق التقييم نظام الرقابة الداخلي تأخذ الأشكال التالية:

–القوائم الاستقصائية –الملخصات الكتابية –خرائط التدفق –الطريقة الوصفية.

03-4/ معيار كفاية الأدلة : حتى يقوم المدقق بإبداء رأي في محاييد يجب أن يقوم على إثباتات كافية ويحصل على الأدلة من داخل

المؤسسة أو من خارجها من داخل المؤسسة من السجلات المحاسبية مثلا و من خارجها من المصادقات .

03/ معيار إبداء الرأي: يعتبر معيار إبداء الرأي آخر معيار يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف

عليها و الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية و المبادئ المحاسبية و أخير إبداء الرأي يأخذ أربعة أشكال و هي:

03-1/ التقرير النظيف: أي أن القوائم المالية للمؤسسة تعبر عن صدق و شرعية حساباتها .

03-2/ التقرير التحفظي: أن المدقق يرى بعض التحفظات التي من شأنها التأثير على صحة و صدق الحسابات، و هنا المدقق يشير إليها

في تقريره.

03-3/ التقرير السالب: هو أن المعلومات المحاسبية لم يتم معالجتها بطريقة سليمة و عدم احترام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها و الطرق

المحاسبية المطبقة.

03-4/ التقرير عدم إبداء الرأي: أن المدقق يمتنع عن تقديم رأي نظرا لوجود قيود من طرف الإدارة على عملية جمع الأدلة أو وجود

غش واسع النطاق أو عدم وجود محاسبة ممسوكة .(محمد التهامي طواهر، صديقي مسعود، 2005، ص40، ص41).

I.2- معايير التدقيق الجزائرية :

قامت الجزائر بإصلاحات في المهنة المحاسبة بإصدار قانون 10-01 المتعلق بمهنة المحاسبة و الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات الذي

عدل بموجبه قانون 91-08 جاء في القانون 10-01 المنظم لمهنة المحاسبة تسمية المجلس الوطني للمحاسبة الذي أعيد هيكلته و استحداث لجان

لإصدار معايير التدقيق فتم إصدار 16 معيار في السنوات التالية 2016 و 2017 و 2018.

أ- **أسباب ظهور معايير التدقيق الجزائري:**

من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور معايير التدقيق الجزائري و يمكن إيجازها فيما يلي:

– صدور القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي و المالي و القانون 10-01 المنظم لمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب

المعتمد.

– محاولة إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية.

– ظهور مخاطر التدقيق مم يؤدي إلى فشل التدقيق في الجزائر .(بوحفص براوني، 2017-2018، ص56)

ب-أهمية إصدار معايير التدقيق الجزائري:

تكمن أهمية إصدار معايير التدقيق الجزائرية في توحيد تدقيق القوائم المالية وجعله أكثر سهولة في المقارنة على المستوى المحلي و على المستوى الدولي و القضاء على مشاكل الاختلال على الصعيدين المحلي و الدولي، حيث أن المعايير المحلية مستمدة من المعايير الدولية للتدقيق.(علي عمر عبد الصمد، 2017-2018، ص49)

ج-عرض المعايير الجزائرية للتدقيق:

سوف يتم عرض كل المعايير الجزائرية التي تم إصدارها وفق التسلسل الزمني لكل معيار وكانت كمايلي:

01/المعيار الصادر بموجب المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04 وكانت كالتالي:

- المعيار رقم: 210 الاتفاق حول أحكام مهنة التدقيق: وجاء في نص المعيار أن المدقق من واجبه عقد اتفاق مع الإدارة أو الجهات القائمة على الإدارة، و تطرق هذا المعيار إلى تدقيق الكشوف المالية كلياً أو جزئياً والى التدقيقات المتكررة .

1- مجال التطبيق: يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة أو القائمين على الحكم في المؤسسة حول أحكام التدقيق.

يتعلق المعيار بـ:

✓ تدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية

✓ التدقيقات المتكررة

✓ تدقيق الكيانات الصغيرة

قدم المعيار أمثلة أو نماذج رسائل المهمة (أمثلة فقط يجب تكييفها). المقصود بالمدقق في هذا المعيار كل من المدقق القانوني أو المدقق المتعاقد حسب الحالة. (وزارة المالية، المقرر رقم: 002، المعيار رقم: 210 المؤرخ: 2016/02/04).

2- أهداف المعيار:

✓ قبول المهمة يتوقف على بعض الشروط المسبقة.

✓ الاتفاق المشترك بين الطرفين.

ضرورة طلب المدقق من المؤسسة تأكيد موافقتها على الأحكام والشروط المعروضة في رسالة المهمة

-المعيار رقم: 505 التأكيدات الخارجية

1- مجال التطبيق : يعالج هذا المعيار كيف يستعمل المدقق التأكيدات الخارجية من أجل الحصول على ادلة الإثبات ذات مدلول ومصداقية. فتأكيد الخارجي هو دليل مثبت يتم الحصول عليه عن طريق رد خطي موجه مباشر إلى المدقق من طرف الغير و يكون على شكل ورقي إلكترونيأو شكل آخر.(وزارة المالية، المقرر رقم: 002، المعيار رقم: 505 المؤرخ في 2016/02/04)

2- أنواع التأكيدات الخارجية: هناك نوعان من التأكيدات الخارجية:

1-2- طلب تأكيد مستعجل (تأكيد إيجابي): هو طلب من خلاله يكون الطرف الآخر مدعو للرد مباشرة على المدقق ما إذا كان يؤكد أو ينفي المعلومات الواردة في الطلب أو تقديم معلومة مطلوبة (موافق أو غير موافق).

2-2- طلب تأكيد ضمني (تأكيد سلبي): هو طلب من خلاله يكون الطرف الآخر مدعو للرد مباشرة على المدقق فقط في حالة نفيه للمعلومة الواردة في الطلب (أي في حالة عدم الموافقة فقط). (عمورة جمال، 2018-2019)

-المعيار رقم: 560 الاحداث التي تقع بعد إقفال الحسابات -الاحداث اللاحقة-

01- مجال التطبيق : يعالج هذا المعيار ان المدقق ملزم بالأحداث اللاحقة التي تقع بعد غلق القوائم المالية ووقبل إصدار تقريره في إطار

تدقيق الكشوف المالية.

2- تعريف الأحداث اللاحقة: قد تتأثر الكشوف المالية ببعض الأحداث اللاحقة التي تقع بعد تاريخ إقفال بين إعداد الكشوف المالية (تاريخ إقفال الحسابات) وتاريخ تقرير المدقق.(وزارة المالية، المقرر رقم: 002، لمعيار رقم: 560 المؤرخ في 2016/02/04).

❖ بعد تاريخ تقرير المدقق إلى غاية تاريخ اعتماد أو المصادقة على الكشف المالية من طرف الهيئة المداولة أو الجمعية العامة.

❖ يدل تاريخ تقرير المدقق على أن المدقق قد أخذ بعين الاعتبار اثر الأحداث والمعاملات المنتهية إلى علمه والواقعة إلى غاية تاريخ إصدار التقرير

المعيار حدد مجموعة من التواريخ المهمة: (أربع تواريخ)

❖ تاريخ إعداد الكشف المالية (تاريخ الإقفال) هو تاريخ الانتهاء من إعداد الكشف المالية وتحمل فيه الأشخاص مسؤولياتهم.

❖ تاريخ تقرير المدقق هو التاريخ الموضح على التقرير المتعلق بالكشوفات المالية والموافق لتاريخ الانتهاء الفعلي للتدقيق. ولا يمكن أن يكون سابقا لتاريخ إعداد الكشف المالية.

❖ تاريخ المصادقة على الكشف المالية وهو التاريخ الذي تعتمد فيه هذه الأخيرة من طرف الجمعية العامة أو الهيئة المداولة.

❖ تاريخ إصدار الكشف المالية (تاريخ النشر) للأطراف الخارجية (الكشف المالية وتقرير المدقق). (عمورة جمال، 2018-2019)

3- الأهداف: أهداف المدقق في إطار هذا المعيار:

✓ الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة التي تدل على أن الأحداث التي وقعت بين تاريخ الكشف المالية (تاريخ الإقفال) وتاريخ تقريره والتي تتطلب إحداث تعديلات على الكشف المالية أو معلومات متضمنة فيها قد تمت معالجتها وفقا للمرجع المحاسبي المطبق.

✓ المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها المدقق بعد تاريخ إصدار تقريره والتي كانت تؤدي به لإحداث تعديلات على محتواه إن هو علم قبل ذلك التاريخ.

- المعيار رقم: 580 التصريحات الكتابية: يعالج هذا المعيار ان المدقق ملزم بالحصول على تصريحات كتابية من طرف الإدارة تحملها المسؤولية بأنها قامت بإعداد القوائم المالية و كل العملية وفق المرجع المحاسبي المطبق.

1- مجال التطبيق: يعالج هذا المعيار ملزم حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشف المالية.

2- المقصود بالتصريحات الكتابية: هي كل المعلومات الضرورية للمدقق في إطار مراجعة الكشف المالية وهي من أدلة الإثبات. (وزارة المالية، المقرر رقم: 002 المعيار رقم: 580 المؤرخ في: 2016/02/04)، إلا أنها وحسب هذا المعيار لا تعتبر هذه التصريحات الكتابية في حد ذاتها عناصر أو أدلة إثبات كافية وملائمة. (لا تخلي المدقق من مسؤولية جمع أدلة الإثبات التي تمكنه من إبداء رأيه حول أداء إدارة المؤسسة).

يمكن للمدقق حسب هذا المعيار المطالبة بتصريحات كتابية أخرى حول مسائل أخرى على سبيل المثال:

✓ الإعلام بكل النقص المتعلقة بالمراجعة الداخلية التي علمت بها الإدارة والتي يمكن أن يكون لها أثر معتبر على المعلومة المالية.

✓ الدعاوى والنزاعات المعلومة أو المحتملة والتي لها تأثير على معتبر على الكشف المالية.

✓ غياب رأي أو موقف الهيئات الوصية التي من شأنها التأثير بشكل كبير على كيفية عرض الحسابات وطرق تقييمها.

02/ المعيار الصادر بموجب المقرر رقم: 150 المؤرخ في 2016/10/11 وكانت كالتالي:

- المعيار رقم: 500 العناصر المقنعة: يعالج هذا المعيار إن من واجبات المدقق وضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية و ملائمة لتوصل للنتائج من أجل تأسيس رأيه. (وزارة المالية، المقرر رقم: 150 المعيار رقم: 500 المؤرخ في: 2016/10/11)

- المعيار رقم: 300 التخطيط التدقيق الكشف المالية: يعالج هذا المعيار أن المدقق ملزم بالتخطيط الكشف المالية، حتى تنجز المهمة بفعالية يجب عليه وضع إستراتيجية تدقيق و برنامج عمل يلاءم حجم العمل و الكيان. (وزارة المالية، المقرر رقم: 150 المعيار رقم: 300 المؤرخ في: 2016/10/11)

- المعيار رقم: 510 مهام التدقيق الأولية و- الأرصدة الافتتاحية: يعالج هذا المعيار أن من واجبات المدقق أن يقوم بجمع العناصر مقنعة ملائمة و كافية عن ترحيل الحسابات من الميزانية الختامية للسنة الماضية إلى السنة الحالية و بأنها حسابات صحيحة و الطرق الحسابية. (وزارة المالية، المقرر رقم: 150 المعيار رقم: 510 المؤرخ في: 2016/10/11)

-المعيار رقم:700 تأسيس الرأي و تدقيق الكشوف المالية: يعالج هذا المعيار أن المدقق ملزم بتقديم رأي حول الكشوف المالية و في شكله و مضمونه وفق المعايير الجزائرية، مع تحديد الرأي في تقريره. (وزارة المالية، المقرر رقم:150 المعيار رقم:700 المؤرخ في: 2016/10/11)

03/المعايير الصادرة بموجب المقرر رقم : 23 المؤرخ في 2017/03/15 و كانت كتالي:

-المعيار رقم:520 الاجراءات التحليلية: يعالج هذا المعيار أن المدقق يستعمل الإجراءات التحليلية لأنها تعتبر مراقبة مادية في جوهرها، إن المدقق ملزم بالإجراءات التحليلية لإثبات التنسيق بين الحسابات و لكي تكون العناصر المقنعة ذات دلالة يجب إجراء الإجراءات التحليلية مادية و تكون قريبة من إقفال السنة المالية لتأكد من التناسق بين مكتسباته و الكشوف المالية.

01-مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار النقاط التالية:

❖ استخدام الإجراءات التحليلية كمراقبة مادية في جوهرها.

❖ إلزامية المدقق أداء لإجراءات تحليلية مثبتة.

02-تعريف الإجراءات التحليلية: هي تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى ومعلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات. (وزارة المالية، المقرر رقم:23 المعيار رقم:520 المؤرخ في: 2017/03/15)

03-الأهداف : أهداف المدقق في هذا الإطار هي : يقوم بجمع العناصر الدالة و الموثوقة من خلال وضع إجراءات التحليلية المادية وتكون أداء الإجراءات التحليلية قريبة من تاريخ إقفال الحسابات.

-المعيار رقم:570 استمرارية الاستغلال.

01/ مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار أن المدقق ملزم من خلال تدقيق الكشوف المالية بأن الإدارة تطبق لفرضية الاستمرار في الاستغلال في الكشوف المالية التي تعدها. وعلى أن يهدف تدقيق المدقق الى أن جميع العناصر المقنعة و الملائمة و الكافية التي جمعة على أن الإدارة تعد قوائمها وفق فرضية استمرارية الاستغلال وعدم اليقين بزوال المؤسسة. (وزارة المالية، المقرر رقم:23 المعيار رقم:570 المؤرخ في: 2017/03/15)

02/تعريف فرضية استمرارية الاستغلال: هي فرضية أن الكيان مستمر في نشاطه في المستقبل المتوقع بحيث تتجلى صورته في مايلي :

❖ إعداد الكشوف المالية بشكل عام على أساس هذه الفرضية

❖ تأكد هذه الفرضية من خلال قدرة الكيان على تحصيل حقوقه و دفع ديونه بشكل عادي .

❖ القطاع العام هو ملزم بفرضية استمرارية الاستغلال و يقصد بها الكيانات التي لا تخضع لأحكام لقانون التجاري.

03/الاهداف: يهدف المدقق إلى مايلي :

❖ جمع العناصر الملائمة و الكافية المتعلقة بمدى تطبيق الإدارة لفرضية الاستمرارية.

❖ استخلاص النتائج حول وجود عدم اليقين معتبرا أو لا.

❖ تحديد تأثير ذلك على تقرير المدقق.

-المعيار رقم:610 استخدام أعمال المدققين الداخليين.

01/مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار شروط و فرصة استفادة المدقق الخارجي من أعمال المدقق الداخلي، إذا كانت المؤسسة تملك مدقق داخلي وأيقن المدقق الخارجي أنه سيستفيد من عمله وفق معطيات يجمعها عليه و مدي ملائمة أعماله للمدقق الخارجي و مدي استفادته منها. (وزارة المالية، المقرر رقم:23 المعيار رقم:610 المؤرخ في: 2017/03/15)

02/العلاقة بين وظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

❖ اخذ بعين الاعتبار عمل المدقق الداخلي و اثره على إجراءات التدقيق الخارجي

❖ تشابه بين التدقيق الداخلي و الخارجي في بعض المسائل.

❖ المدقق الخارجي هو المسؤول الوحيد عن إبداء رأيه ولا يخففها استعمال عمل المدقق الداخلي.

03/الأهداف: يهدف المدقق إلى :

❖ تحديد الى أي مدي يمكن استخدام أعمال المدقق الداخلي

❖ في حالة استخدامها، وتحديد مدى ملائمتها لاحتياجات المدقق الخارجي

-المعيار رقم:620 استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق.

01/ مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير لديه معارف في ميدان آخر غير المحاسبة و التدقيق و

مدى الأخذ باستنتاجاته. و يهدف المدقق إلى تحديد الاحتياجات من استخدام خبير و الحالات التي تتطلب استخدام خبير.

02/تعريف الخبير المعين من طرف المدقق: هو شخص طبيعي أو هيئة ذو خبرة في ميدان آخر غي المحاسبة أو التدقيق،و التي تستخدم

أعمالهم في هذا الميدان من طرف المدقق لمساعدته في جمع العناصر المقنعة الكافية و الملائمة. (وزارة المالية،المقرر رقم: 23 المعيار رقم: 620 المؤرخ في: 2017/03/15)

03/مسؤولية المدقق في رأي التدقيق: يتحمل المدقق كل المسؤولية عن الرأي الذي عبر عنه من خلال تقريره و لا يخفف عن ذلك

استخدام أعمال الخبير المعين.

04/الأهداف: أهداف المدقق هي كمايلي:

❖ تحديد الحالات التي يقدر المدقق بضرورة الاستعانة بخبير

❖ ملائمة هذه الأعمال لاحتياجات التدقيق.

05-3/كفاءة,مهارات و موضوعية الخبير المعين من طرف المدقق

04/المعايير الصادرة بموجب القرار رقم: 77 الصادر بتاريخ: 2018/09/24

-المعيار رقم: 230 وثائق التدقيق

ويعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق وتدقيق الكشوف المالية ,و يعني مصطلح التوثيق أي ملفات العمل

و التي هي تعتبر كدليل على إنجازها لعمله و ولايمكن أن تحل محل الوثائق المحاسبية للكيان وتحدد شكل ومضمون الوثائق عدة عوامل من بينها حجم الكيان و تعقيده وطبيعة إجراءات التدقيق و أهمية العناصر المقنعة المتحصل عليها. (وزارة المالية،المقرر رقم: 77 المعيار رقم: 230 المؤرخ في: 2018/09/24)

-المعيار رقم: 501 العناصر المقنعة -اعتبارات خاصة.

يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة و كافية و مناسبة و هذا فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات

و القضايا و النزاعات التي تلزم الكيان و المعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف المالية. (وزارة المالية،المقرر رقم: 77 المعيار رقم: 501 المؤرخ في: 2018/09/24)

-المعيار رقم: 530 السبر في التدقيق.

يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي والغير الإحصائي لتحديد واختيار عينة ما ,ووضع فحوص لإجراءات الاختيار

ومراجعات تفصيلية وتقييم نتائج السبر، ويهدف المدقق الذي يستعين بالسبر في التدقيق الى الحصول على قاعدة معقولة يستخرج منها الاستنتاجات حول المجتمع الذي أخذت منه العينة. (وزارة المالية،المقرر رقم: 77 المعيار رقم: 530 المؤرخ في: 2018/09/24)

-المعيار رقم: 540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية و المعلومات الواردة المتعلقة بها.

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية ,بما فيه التقدير بالقيمة الحقيقية,لايمكن قياس بعض بنود الكشوف المالية

بدقة ,بل يمكن تقديرها فقط و يطلق على هذه البنود بلفظ التقديرات المحاسبية ,و هدف المدقق هو جمع عناصر مقنعة و ملائمة و كافية و تحقق من التقديرات المحاسبية مسجلة في الكشوف المالية وفق المرجع المحاسبي المطبق. (وزارة المالية،المقرر رقم: 77 المعيار رقم: 540 المؤرخ في: 2018/09/24)

3.I - معايير التدقيق الدولية :

03-1 مفهوم المعايير الدولية للتدقيق: تتضمن المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ و إجراءات وإرشادات و الإيضاحات.

ويمكن تعريفها على أنها قرائن أو قواعد توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه,و التي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية. (أبوزيد

الشحنة رزق,ص107)

03-2 نشأة المعايير الدولية للتدقيق: تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين سنة 1977 بموجب الاتفاقية بين 63 منظمة و هيئة محاسبية

تمثل 49 دولة و قد نشأ عن الاتحاد لجنة المعايير التدقيق الدولية و التي تهتم بإصدار المعايير الدولية للتدقيق نيابة عن الاتحاد ,و قد شرعت في إصدار بهدف توحيد الممارسات المحاسبية المهنية ووصلت المعايير إلى 27 معيار سنة 1988. (أبو زيد الشحنة رزق,ص108)

03-3 أهداف المعايير الدولية للتدقيق: تهدف المعايير الدولية للتدقيق الى تحقيق الأهداف التالية : (أبو زيد الشحنة رزق، ص110 ص111 ص113 ص114)

01- جعل القوائم المالية الصادرة عن الشركات الدولية ذات موثوقية.

02- تسهيل عملية المقارنات القوائم المالية في مختلف دول العالم .

03- مساير المعايير الدولية للمحاسبة مع المعايير الدولية للتدقيق على نحو متوازي.

03-4 تبويب معايير التدقيق الدولية: لقد تم إصدار المعايير الدولية للتدقيق في فترات زمنية متتابة حسب الأهمية النسبية، لكل معيار وحسب مراحل عملية التدقيق، ويرقم كل معيار من رقمين لكل معيار أحدهما يمثل تاريخ إصدار و الثاني يمثل موضوع المعيار.(أ.بن قارة، جامعة عنابة)

المجموعة الأولى: أمور تمهيدية (1-199)

المجموعة الثانية: المبادئ العامة و المسؤوليات (200-299): المعيار رقم: 210 الاتفاق على شروط التعيين. المعيار رقم: 230 توثيق المدقق

المجموعة الثالثة: تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطاء (300-399): - المعيار رقم: 300 التخطيط لتدقيق البيانات المالية

المجموعة الرابعة: الرقابة الداخلية (400-499)

المجموعة الخامسة: أدلة الإثبات (500-599): المعيار رقم: 500 أدلة التدقيق. المعيار رقم: 501 أدلة تدقيق اعتبارات محدودة بنود مختارة.

المعيار رقم: 505 المصادقات الخارجية. المعيار رقم 510: التدقيق الأول مرة الأرصدة الافتتاحية. المعيار رقم 520: الإجراءات التحليلية. المعيار

رقم 530: العينات الإحصائية في التدقيق. المعيار رقم 540: التقديرات المحاسبية بمافيها تقديرات القيمة العادلة و الافصاحات ذات العلاقة. المعيار

رقم: 560: الأحداث اللاحقة. المعيار رقم: 570 استمرارية المنشأة. المعيار رقم 580: التأكيدات الكتابية.

المجموعة السادسة: الاستفادة من عمل الآخرين (600- 699): المعيار رقم: 610 استخدام عمل المدقق الداخلي. المعيار رقم 620:

استخدام عمل خبير

المجموعة السابعة: نتائج المراجعة و تقاريرها (700-799): المعيار رقم: 700 تكوين الرأي و تقديم تقرير مدقق الحسابات

المجموعة الثامنة: المجالات المتخصصة (800-899)

المجموعة التاسعة: الخدمات ذات العلاقة (900-999)

المجموعة العاشرة: البيانات الدولية لمهنة المراجعة (1000-1100)

المعايير الدولية لعمليات المراجعة (2000-2699) المجموعة الحادي عشر:

المعايير الدولية لعمليات التأكيد (3000-3699) المجموعة الثاني عشر:

المجموعة الثالث عشر: الخدمات ذات العلاقة (4000-4699)

4.I- مقارنة بين المعايير التدقيق الجزائرية والمعايير التدقيق الدولية و الظروف البيئية الجزائرية :

4-1: الظروف البيئية الجزائرية: لقد عرفت البيئة الجزائرية للتدقيق تحولا جذريا بعد صدور القانون 01/10 الذي ينظم مهنة التدقيق

وممارستها في الجزائر ، و بعد ذلك إنصب إهتمام الجزائر بإصدار معايير محلية مستمدة من المعايير الدولية للتدقيق وتتماشي مع الظروف البيئية المحلية ، سيتم عرض أهم القوانين و التشريعات المنظمة لتدقيق في الجزائر.

الجدول رقم: 01

القوانين	مضمونها
الامر: 59/75	القانون التجاري
القانون: 11-07	النظام المحاسبي المالي
القانون: 01-10	قانون المنظم لمهنة الخبير المحاسبي و محافظي الحسابات و محاسب
المرسوم: 08-91	إنشاء المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين
المرسوم: 02/92	يحدد تشكيلة نقابة الوطنية لكل من الخبير و محافظي حسابات و محاسب المعتمد
المرسوم: 11-11، 11-24، 25-26	يحدد تشكيلة وطرق سير كل من المنظمة الوطنية و غرفة الوطنية و المصنف الوطني
المرسوم: 32-11	متعلق بتعيين محافظ الحسابات
المرسوم: 202-11	متعلق بأشكال التقارير محافظ الحسابات
القرار: 2013/06/24	يحدد محتوى معايير التقارير محافظ الحسابات
القرار: 2014/01/12	يحدد كيفية تسليم تقارير محافظ الحسابات

مصدره: (قماري نجوم، عميروش إيمان، ص 246، 2023)

4-2: مقارنة بين المعايير التدقيق الجزائرية و المعايير التدقيق الدولية: تم تلخيص أهم المعايير التدقيق المصدرة و مقارنتها مع المعايير التدقيق الدولية من حيث الهدف، إلا أن المعايير التدقيق الدولية هي أكثر من المعايير التدقيق الجزائرية من حيث عدد المعايير و المفردات .

الجدول رقم: 02

المعايير التدقيق الدولية			المعايير التدقيق الجزائرية		
رقم المعيار	اسم المعيار	الهدف من المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار	الهدف من المعيار
210	الاتفاق على شروط التعيين	توفير إرشادات بشأن: 01-الاتفاق على شروط التكليف مع العملي 02-إجابة المدقق على طلب العملية لتغيير شروط 03-تثبيت شروط التكليف المتفق عليها في كتاب تكليف	210	الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق	هو قبول و متابعة مهمة التدقيق فقط في الحالات التي تكون فيها قد جرى فيها الاتفاق بشروط و مدى الالتزام بهذه الشروط
230	توثيق المدقق	-سجل كاف و مناسب لتقرير مدقق الحسابات -أدلة إثبات تحفظ و تنفذ في عملية التدقيق	230	وثائق التدقيق	هي تحضير الوثائق حتى يشكل ملف كافيا و ملائما للعناصر المقنعة
300	التخطيط لتدقيق البيانات المالية	توفير الإرشادات لتساعد المدقق في التخطيط لعملية التدقيق	300	التخطيط لتدقيق الكشوف المالية	المدق ملزم بالتخطيط و حتى تنجز المهمة بالفعالية يجب وضع إستراتيجية الانجاز المهمة .

500	أدلة تدقيق	توفير إرشادات تساعد المدقق على تصميم و تنفيذ إجراءات تدقيق بطريقة ملائمة للحصول على أدلة	500	العناصر المقنعة	هي جمع أدلة إثبات كافية و ملائمة من أجل إبداء الرأي
501	أدلة تدقيق اعتبارات محددة بنود مختارة	01-وجود حالة المخزونات 02-الاستفسار عن الدعاوى و القضائية 03-العرض و الإفصاح	501	العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة	01-وجود حالة المخزونات 02-الاستفسار عن الدعاوى و القضائية 03-العرض و الإفصاح
505	المصادقات الخارجية	استخدام المصادقات الخارجية للحصول على ادلة اثبات مناسبة و موثوقة	505	التأكيدات الخارجية	هو الحصول على أدلة إثبات ذات دلالة و مصداقية
510	التدقيق لأول مرة للأرصدة الافتتاحية	الأرصدة الافتتاحية لا تتوفر على أخطاء جوهرية	510	مهام التدقيق الأولية -الأرصدة الافتتاحية	جمع العناصر المقنعة و الكافية و المناسبة التي تسمح بضمان: النقل الصحيح لمعلومات السابقة و ضمان الطرق المحاسبية الملائمة
520	الإجراءات التحليلية	الحصول على أدلة إثبات ملائمة و موثوقة عند استخدام الإجراءات	520	الاجراءات التحليلية	على المدقق ان يجمع العناصر المقنعة و الدالة من خلال وضع إجراءات تحليلية مادية
530	العينات الاحصائية في التدقيق	توفر إرشادات تساعد المدقق في دراسة العينات	530	السير في التدقيق	يهدف المدقق إلى الحصول على قاعدة معقول بصحة العينة التي أخذت من المجتمع الإحصائي
540	التقديرات المحاسبية بمافيها القيمة العادلة و الافصاحات ذات العلاقة	التقديرات المحاسبية بمافيها القيمة العادلة في البيانات المالية	540	تدقيق التقديرات المحاسبية بمافيها القيمة الحقيقية و المعلومات الواردة المتعلقة بها	التقديرات المحاسبية بمافيها القيمة العادلة في البيانات المالية
560	الأحداث اللاحقة	الحصول على أدلة اثبات فيما إذا كانت هناك احداث لاحقة تمت بين تاريخ البيانات المالية و تاريخ تقرير المدقق	560	أحداث تقع بعد إقفال الحسابات و الاحداث اللاحقة	الحصول على أدلة اثبات فيما إذا كانت هناك احداث لاحقة تمت بين تاريخ البيانات المالية و تاريخ تقرير المدقق
570	استمرارية المنشأة	الحصول على أدلة إثبات كافية و مناسبة بشأن استخدام الإدارة لفرضية استمرارية	570	استمرارية الاستغلال	جمع العناصر المقنعة و الدالة و المتعلقة بمدى تطبيق الإدارة في كشفها المالية لفرضية استمرارية الاستغلال
580	التأكيدات	ضرورة الحصول المدقق على	580	التصريحات الكتابية	ضرورة الحصول المدقق على

كتابية	تأكيدات لدعم أدلة الإثبات		تصريحات مكتوبة من طرف الإدارة لدعم أدلة الإثبات
610	استخدام عمل المدقق الداخلي	610	تحديد الأعمال التي يمكن الاعتماد عليها و مناسبة لعمل المدقق الخارجي
620	استخدام عمل خبير	620	تحديد الحالات أين يقدر المدقق ضرورة الاستعانة بالخبير الذي يعينه و إذا كانت ملائمة لاحتياجاته
700	تكوين رأي وتقديم تقرير مدقق الحسابات	700	تشكل الرأي يكون من منطلق تقييم الاستنتاجات المستخرجة من العناصر المفنعة المجمعة و يكون في شكل كتابي

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحث، اعتمادا على المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الجزائرية للتدقيق .

الجزائر قامت بإصدار معايير التدقيق المحلية متبناة من المعايير التدقيق الدولية بشكل كلي مع تغيير طفيف في بعض المصطلحات التي لا تمس المضمون التي تهدف إليه المعايير التدقيق الدولية .

IV- الخلاصة :

لقد عملت الهيئات الدولية على التقليل من التباين في الأداء بين المدققين في معظم دول العالم، حيث اهتم الاتحاد الدولي للمحاسبين ممثلا بمجلس التدقيق و التأكيد الدولي بإصدار معايير تدقيق دولية من شأنها تعزيز الموضوعية في التدقيق، و توحيد ممارسات مهنة التدقيق في كافة أنحاء العالم.

وترجع الأهمية التي أوليت لهذه المعايير كونها تمثل دليل و منهج موحد يتبعه كافة المدققين و هو قابل للتعديل المستمر حسب ما تقتضيه التطورات الاقتصادية و متطلبات المهنة.

إلا أنه من الضروري توفير معايير التدقيق الدولية مع خصوصية كل دولة بإصدار معايير تدقيق محلية مستوحاة من تلك الدولية آخذة في الاعتبار كل المتغيرات الاقتصادية و السياسية و الثقافية المحلية. و هو ما انتهجته العديد من الدول المتقدمة و النامية كالجائز مؤخرا.

وتم استخلاص النتائج من خلال عملية المقارنة بين المعايير التدقيق الجزائرية و معايير التدقيق الدولية هي أن الجزائر قامت بتبني المعايير التدقيق الدولية بشكل كلي دون مراعاة البيئة المحاسبية و الجبائية و الاجتماعية للدولة، حيث تم تغيير بعض المصطلحات بشكل لفظي وليس المعني .

بناء على النتائج المقدمة يمكننا أن نقدم مقترحات، يجب مراعات خصوصية البيئة التي يمارس فيها التدقيق من حيث النصوص التشريعية التي تسن.

- الإحالات والمراجع :

- 1- وزارة المالية (2016)، المعيار الصادر بموجب المقرر رقم 002 المؤرخ في 04/02/2016. المستخرج من الموقع التالي: <http://www.cnc.dz/fichier-regle/202.pdf> أطلع عليه يوم: 2023/03/20.
- 2- وزارة المالية (2016)، المعيار الصادر بموجب المقرر رقم: 150 المؤرخ في 11/10/2016. المستخرج من الموقع التالي: <http://www.cnc.dz/fichier-regle/1211.pdf> أطلع عليه يوم: 2023/03/20.
- 3- وزارة المالية (2017)، المعايير الصادرة بموجب المقرر رقم : 23 المؤرخ في 15/03/2017. المستخرج من الموقع التالي: <http://www.cnc.dz/fichier-regle/1230.pdf> أطلع عليه يوم: 2023/03/20.
- 4- وزارة المالية (2018)، المعايير الصادرة بموجب القرار رقم: 77 الصادر بتاريخ: 24/09/2018. المستخرج من الموقع التالي: <http://www.cnc.dz/fichier-regle/1259.pdf> أطلع عليه يوم: 2023/03/20.
- 5- أحمد حلمي جمعة (2008)، تطور المعايير التدقيق التأكيد الدولية و قواعد و أخلاقيات المهنة ، كتاب الأول ، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان الاردن.
- 6- محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي (2005)، المراجعة و تدقيق الحسابات -الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ص 37 ص 38 ص 39 ص 40 ص 41.
- 7- أبوزيد الشحنة رزق ، تدقيق الحسابات -مدخل معاصر وفق المعايير التدقيق الدولية، جامعة الطرسونة الاردنية ص 107 ص 108، ص 111، ص 114
- 8- القاضي حسن ، دحدوح حسين (1999)، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية مؤسسة الوراق ، عمان ص 25 .
- 9- د. عمورة جمال (2018-2019) ، محاضرة حول عرض للمعايير الجزائرية للتدقيق ، جامعة البليدة، سنة
- 10- أ. بن قارة ، محاضرة المعايير التدقيق الدولية ، جامعة باجي مختار عنابة.
- 11- بوحفص روائي (2017-2018)، مطبوعة جامعية :التدقيق المالي و المحاسبي ، جامعة غرداية ص 56 .
- 12- علي عمر عبد الصمد (2017-2018)، محاضرات في التدقيق المحاسبي ، جامعة المدية ص 49.
- 13- قمازي نجوم ، عميروش إيمان (2023)، معايير التدقيق الجزائرية و مدى توافقها مع المعايير الدولية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 26 العدد 01، جامعة سطيف ، ص 246

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

بوعيشاوي حمزة (2024)، إصدار المعايير التدقيق الجزائرية في ظل التوافق مع المعايير التدقيق الدولية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 49-62.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.